الفصل الثالث

السياسة الاقتصادية

وعلاج مشكلات الاقتصاد الكلى

المبحث الأول: أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها

المبحث الثانى: مشكلة البطالة فى مصر

المبحث الثالث: مشكلة التضخم الاقتصادى

المبحث الرابع: العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو

المبحث الأول

أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها

يتناول المبحث الأول شرح أهداف السياسة الاقتصادية ومكوناتها فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: تقديم لأهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الثانى: التقلبات أو الدورات الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسة المالية.

المطلب الرابع: السياسة النقدية.

المطلب الأول: تقديم لأهداف السياسة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة، من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة. ورغم تعدد الأهداف التي تسعى السياسة العامة لتحقيقها كالمحافظة على الثروة القومية أو تحقيق العدالة الضريبية أو تحقيق التوازن الخارجى باحداث توازن فى ميزان المدفوعات الدولية، أو تحقيق التوازن الداخلى باحداث توازن فى الموازنة العامة، الا أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية يمكن حصرها في ثلاثة أهداف هي كما يلى:

١. تحقيق العمالة الكاملة، وذلك بمكافحة البطالة.

٢. تحقيق استقرار المستوى العام الأسعار، وذلك بمكافحة التضخم.

٣. تحقيق ارتفاع مستمر فى النمو الاقتصادي أى التنمية الاقتصادية المستدامة.

وبدون نظرية اقتصادية أو تحليل اقتصادي تصبح السياسة العامة ضربا من التخبط، فهما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد، فالأهداف الاقتصادية متعددة ومتناقضة، لذلك فلابد من تحديد الأولويات. والسياسة الاقتصادية تعني التدخل المباشر من السلطات العامة في حركة النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد كالإنتاج والاستثمار والاستهلاك والأجور والأسعار والواردات وغيرها.

المطلب الثانى: التقلبات أو الدورات الاقتصادية:

تعتبر التقلبات أو الدورات الاقتصادية صفة تميز النظام الاقتصادى الرأسمالى، وتنقسم الدورة الاقتصادية إلى المراحل التالية:

١- الركود والكساد الاقتصادى: الركود والكساد الاقتصادى هو الجزء الأسفل من منحنى النشاط الاقتصادي، ويمكن وصفه بأنه كساد اذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية، أو قد لايصل إلى حالة

الكساد. وتتصف هذه الفترة بهبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب بالنسبة إلى العرض، مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة، كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات.

٢. التوسع والانتعاش الاقتصادي:

وهنا يبدأ الاقتصاد بتقليص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل، ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع.

٣ . القمة والرخاء والتضخم:

وهي الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون، مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. وتستغل الطاقة المتاحة بالكامل عندما يصل الرخاء إلى قمته بحيث يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم.

٤. بدء مرحلة للركود:

يبدأ منحنى النشاط الاقتصادى في هذه الفترة بالتراجع إلى أسفل، حيث ينخفض الطلب ومن ثم الربحية وبالتالي الأجور والأرباح.

المطلب الثالث: السياسة المالية:

يقصد بها استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الناتج القومي عند مستوى التوظف الكامل بغير تضخم. أى استخدامهما للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية، ومن ثم تحقيق معدل معقول من النمو الاقتصادي بوجود استقرار نسبي في الأسعار. فزيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والعكس صحيح.

والسياسة المالية أما أن تكون انكماشية أو توسعية، ونشرح ذلك فيما يلى:

١. السياسة المالية الانكماشية:

تستخدم الحكومة السياسة المالية الانكماشية لعلاج التضخم، وذلك بتخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف أو العمالة الكاملة، ويكون ذلك عن طريق تخفيض الانفاق العام أو زيادة الضرائب، كما يمكن تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب معا.

٢. السياسة المالية التوسعية:

السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في حالات الركود أو الانكماش حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة. ويكون ذلك عن طريق زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب، كما يمكن زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب معا.

المطلب الرابع: السياسة النقدية:

ويقصد بالسياسة النقدية تلك الاجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظف عن طريق التأثير فى عرض النقود. وهي أما تكون سياسة انكماشية تستخدم في حالات التضخم، حيث يهدف بها البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، أو قد تكون سياسة توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة عرض النقود في المجتمع.

وتستخدم السلطات النقدية في سبيل تنفيذ السياسة النقدية مايلي:

أولا: سياسة السوق المفتوحة:

وذلك بقيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها، وعلى الأخص السندات الحكومية، من خلال بورصة الأوراق المالية. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على بيع السندات الحكومية حيث يشتريها الأفراد، مما يؤدي إلى انخفاض حجم النقود المعروضة. أما في حالات الانكماش تعمل السلطات النقدية ممثلة فى البنك المركزي على شراء السندات من السوق المفتوحة والتوسع في حجم الائتمان، فيؤدى ذلك الى زيادة المعروض من النقود والتوسع فى النشاط الاقتصادى لأجل الخروج من حالة الركود الاقتصادى.

ثانيا: سياسة نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع:

تعتبر التحكم فى نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض. ونسبة الاحتياطي النقدي هي النسبة التى يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ به لديه كنسبة معينة من قيمة الودائع. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب أو الإنفاق الكلي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يقلل من قدرة البنك التجاري على منح القروض والعكس في حالات الانكماش.

ثالثا: سياسة سعر البنك أو سعر الخصم:

سعر الخصم هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وهو يمثل أيضا سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض لها. ففي حالات التضخم يعمل البنك المركزي على تخفيض الكمية المعروضة من النقود عن طريق رفع سعر الخصم، وهذا من شأنه أن يرفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري وبالتالي الإنفاق الكلي. والعكس في حالات الانكماش إذ يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لزيادة حجم الائتمان وكمية عرض النقود.

رابعا: سياسة التأثير الأدبي:

وتعني توجيه النصح للبنوك بعدم التوسع في تقديم القروض في حالات التضخم وارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي والعكس في حالات الركود والانكماش الاقتصادي. وتتخذ هذه السياسة أشكال مختلفة كإرسال كتيبات للبنوك أو عمل لقاءات معها أو حتى تقديم تحذيرات لها.